شاكر النابلسي

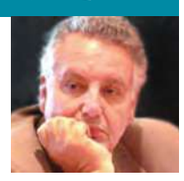

لماذا يصمت العرب تجاه ما يجري للفلسطينيين؟

- 1 -

بلغ التنكيل بالشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة حدّه الإنساني الأقصى. وهذا التنكيل لم يبلغ حده الأقصى الآن فقط، ولكنه بلغ حدّه الأقصى عدة مرات، طيلة أكثر من خمسين عاماً من عمر القضية الفلسطينية. ولم يقتصر التنكيل بالشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة على إسرائيل المحتلة فقط، ولكنه تعدّاه إلى الفصائل الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة التي ساهمت في التنكيل بالشعب الفلسطيني وقتله، كما يجري الآن في قطاع غزة، حيث من المنتظر أن تعلن «حماس» عن قيام «الخلافة الإسلامية الفلسطينية» أو «دولة طالبان الغزّاوية». فقد قالت الأخبار إن عناصر «حماس» تقود كوادر «فتح» في غزة إلى المساجد لـ «إعلان التوبة» و«العودة إلى الصراط المستقيم»، كما تم إغلاق محلات الأشرطة المسموعة والمرئية، وُفرض الحجاب والنقاب على النساء.

من جهة أخرى، اعتبرت «حماس» بأنه قد تم تحرير غزة من «العلمانيين الفتحويين»، وهو ما يُعتبر التحرير الثاني بعد التحرير من الاحتلال الإسرائيلي، كما جاء على لسان سامي أبو زهري الناطق باسم «حماس».

- 2 -

لقد بذل العرب – وخاصة مصر والسعودية وقبلهما الكويت – كل ما يستطيعون لمساعدة الفلسطينيين على حل مشاكلهم ودفن خلافاتهم، والتقدم بقضيتهم. ولكن زعماء الفلسطينيين المرتهنين لجهات عربية معروفة لا يريدون هذا. وكانت آخر هذه المحاولات «لقاء مكة» الذي تعهد فيه الفلسطينيون بتشكيل «حكومة وحدة وطنية»، ولكن البون ظل شاسعاً والخلاف عميقاً، بين علمانية «فتح» وأصولية «حماس»، وبين موالاة «فتح» للأنظمة المعتدلة كمصر والسعودية، وبين موالاة حماس للأنظمة المتطرفة. زيادة على ذلك، فإن الخلاف بين «فتح» و«حماس» ليس شخصياً بين محمود عباس وخالد مشعل، ولكنه خلاف أعمق من ذلك، يصل إلى جذور كيفية التعامل مع الواقع السياسي الإقليمي والدولي المُعاش. وعموماً فالفصائل الدينية الفلسطينية المسلحة بما فيها «حماس» لا تريد الحل السلمي التفاوضي مع إسرائيل. وهي تعلم إن لجأت إلى الحل السياسي التفاوضي، فسوف تخسر رصيدها في شارع الغوغاء والدهماء الفلسطيني، وسوف تنتهي إلى محاريب المساجد وليس إلى منابر السياسة، حيث لا تملك من خطابها السياسي إلا هذا الرصيد الدموي الذي تبدده يوماً بعد يوم من أجل البقاء في السلطة الدينية الفلسطينية المسلحة، والتي هي الحاكم الفعلي الآن للشارع الفلسطيني المتشنج والعاطفي والثأري الدموي، حيث تعطل العقل العربي ومن بعده العقل الفلسطيني، وأصبح العرب خُرساناً، ألسنتهم الطلقة والقنبلة ومدافع الهاون والأر بي جي والسكين، ويتكلمون بأصابعهم المشتعلة لا بألسنتهم العاقلة، وبصوت عال. وهذا الصوت العالي، أصبح صوتاً مدمراً لهم وللعالم أجمع، كما نرى الآن داخل العالم العربي وخارجه.

- 3 -

لقد ساعد إعلام الدهماء والغوغاء الذي يخاطب العواطف، ولا يخاطب العقل ويُمنّي بالأحلام ولا يَعدُ بالحقائق، وهمّه الأول والأخير كسب رضا وإقبال المتلقين من الدهماء والغوغاء التي لم تجد مرشداً لها يدلها على طريق الصواب والعقل ...هذا الإعلام عمل على قطع اللسان العربي السياسي ورميه للكلاب والغربان القادمين من أفغانستان، واستبداله بالأصابع الدينية والقومية الأصولية الملتهبة والمشتعلة التي تحرق الآن العالم العربي من يساره إلى يمينه، وتتكلم بصوت عال. وساعده على ذلك أنه يخاطب شعباً من البداوة لا علم لهم بالسياسة، ولا تاريخ سياسياً مدنياً ديموقراطياً لهم، منذ أكثر من خمسة عشر قرناً.

والحال الآن، أن لا لسان عربياً ينطق بشجاعة وجرأة وصراحة تامة بالحق والواقعية والرشاد والموضوعية، وينير المستقبل للعرب الذين هم في غالبيتهم من الدهماء والغوغاء نتيجة لوجود سبعين مليون أمي أبجدي، وأكثر من مئتي مليون أمي ثقافي (أقل من نصف في المئة من سكان العالم يقرأون الكتب، وواحد في المئة فقط يقرأون الصحف، والكتاب الجيد يوزع ألف نسخة فقط)، ودخل سنوي هو في المتوسط بين الدول غير المنتجة للنفط (سكانها 80 % من سكان العالم العربي) ألف دولار في العام؛ أي ثلاثة دولارات فقط في اليوم، لا تكفي لشراء ثلاث سندويتشات فلافل يومياً.

- 4 -

والسؤال الآن:

لماذا يصمت العرب تجاه ما يجري للفلسطينيين الذي أصبحوا خبراً من أخبار التاريخ الماضي باقتتالهم هذا؟ وما هي وجاهة أسباب الصمت العربي الرسمي والشعبي تجاه ما يجري بين الفلسطينيين من قتل وحريق وفرقة؟

لهذا الصمت أسبابه الكثيرة منها:

1 - إن العرب، أنظمة وشعوباً، قد انهكوا بعدما انهمكوا في القضية الفلسطينية أكثر من نصف قرن من الزمان. وقد تعبوا من هذه القضية التي عادت عليهم بالضرر الكبير أكثر مما عادت بالنفع. فامتلأت الدول العربية المجاورة لفلسطين باللاجئين الفلسطينيين الذين فرشوا الأرض بالمخيمات، وزادوا من نسبة البطالة والفقر في هذه البلدان. وهم الذين تزايدوا سكانياً منذ العام 1948 إلى الآن أربعة أضاف. وهم يفاخرون بهذا الانفجار السكاني الذي يعتقد بعض المحللين السياسيين المثاليين بأنه السلاح الفلسطيني الوحيد في وجه إسرائيل، ولا يعلمون بأن تايوان كانت في وقت من الأوقات أقوى من الصين الأم. كما إن هونغ كونغ كانت أغنى وأرقى من الصين الأم. وإن قنبلة الانفجار السكاني الآن هي أخطر قنبلة يمكن أن تواجه الشعوب النامية والراقية. والمثال الأقرب والأوضح الآن أمامنا هو مصر وما فعلته قنبلة الانفجار السكاني التي حطمت كل مشاريع التنمية وأحالت مصر إلى بلد فقير وجائع. وإن قنبلة الانفجار السكاني التي يفجرها كل يوم الفلسطينيون تزيد القضية الفلسطينية تعقيداً، حيث يزداد المطالبون بحق العودة إلى فلسطين ما قبل 1948 أضعافاً مضاعفة، مما يُعقّد حلّ القضية، وبحيث أصبح من المستحيل استيعاب عشرة في المئة منهم، فما بالك بالجميع.

2 - كان لدى العرب مصالح سياسية واقتصادية واستثمارية كثيرة مع الغرب ومع أميركا، ولقد تعطلت هذه المصالح وضاعت فرص سياسية واقتصادية واستثمارية كثيرة على دول العالم العربي نتيجة لموقفها المتماهي مع موقف الدهماء والغوغاء في الشارع والسلطة الفلسطينية إما نتيجة للخوف، وإما لعدم القدرة على استطلاع المستقبل.

3 - إن الخوف والرعب الذي أدخلته الغوغاء والدهماء والفصائل الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة في قلب الحكام العرب والسياسيين العرب وقادة الرأي السياسي العربي، فيما لو تم تأييد حل تفاوضي سياسي سلمي مرحلي وليس شاملاً للقضية الفلسطينية، قد جعل كل هؤلاء يحجمون عن التدخل في القضية الفلسطينية تدخلاً سياسياً واقعياً شجاعاً، لا يُرضي الغوغاء والدهماء والفصائل الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة. ولعل مقتل الملك عبد الله الأول ملك الأردن على باب المسجد الأقصى في 1951 بيد الفلسطيني مصطفى عشو، لميل الملك الفقيد إلى حل القضية الفلسطينية حلاً سلمياً مرحلياً، وكذلك مقتل أنور السادات في 1981 لتوقيعه معاهدة «كامب ديفيد» السلمية مع إسرائيل، والاغتيالات الأخرى التي تكررت في الأردن ولبنان لرموز السياسة العربية والفلسطينية المطالبة بالحل السلمي المرحلي، والاتهام بالخيانة لكل من ينادي بذلك (بورقيبة مثالاً لا حصراً) قد دفع بالعرب إلى الابتعاد عن التورط بالشأن الفلسطيني. ولعل محاولة الملك عبد الله بن عبد العزيز في «لقاء مكة» الأخير التوفيق بين الأطراف الفلسطينية، والارتكان إلى الحكمة والواقعية السياسية، وفشل هذه المحاولة أكبر برهان على أن الفلسطينيين أنفسهم لا يريدون لقضيتهم أن تُحلّ، ولا لدولتهم أن تقوم.

4 - لقد توصلت الدول العربية والنخب العربية السياسية العاقلة إلى قناعة أن الموقف العربي مأكول مذموم كطعام البخيل. فمتى كان الموقف العربي على مزاج و(كيف) السلطة الفلسطينية، ويحقق لها أهدافها بالبقاء والنهب والفساد وتضخم الأرصدة في البنوك، ولا يمسّ الثوابت فهو مقبول. ومتى كان على العكس، اعتُبر ذلك تدخلاً في الشأن الفلسطيني. كذلك هو موقف السلطة الفلسطينية من أميركا والغرب. فقد طالب عرفات في 2004 أميركا أن ترسل جيشها إلى غزة لحماية الشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه كان يشجب تدخل أميركا لحماية الشعب العراقي من ديكتاتورية صدام، ويطالب بانسحاب أميركا من العراق فوراً، كشفاً لعورة النظام السياسي العراقي الجديد الذي كان ما زال في «اللفّة»، وما زال يحبو. ولم تعد أميركا على هذا النحو هي فقط التي تكيل مكياليين كما نردد جميعاً، فقد أصبحت السلطة الفلسطينية هي الأخرى، تكيل بأكثر من مكيالين.

5 - أصبح لدى العرب قناعة، بأن القضية الفلسطينية لن يحلها محمود درويش بأشعاره القومية، أو سميح القاسم بقصائده الوطنية، أو إبراهيم نصر الله برواياته المتتابعة، أو ياسر عرفات بإشارة النصر الهزيل المُفتقد التي كان يرفعها من حين لآخر. وأن القضية الفلسطينية أصبحت بحاجة إلى قيادات تاريخية وشجاعة تفتدي السلام بالنفس كما افتدى اسحق رابين وأنور السادات السلام بنفسيهما. وأن لا زعيم عربياً ولا نظام عربياً لديه الاستعداد الآن أن يفتدي السلام الفلسطيني – الإسرائيلي بنفسه. فقد كادت أوطان أن تضيع (الأردن ولبنان مثالاً) نتيجة لذلك.

6 - أصبح لدى معظم العرب - حكاماً ونخباً- قناعة تامة ومن خلال تجاربهم البعيدة والقريبة مع القيادات الفلسطينية المختلفة، بأن الشوك الفلسطيني في الكف الفلسطيني لا يقتلعه غير الشعب الفلسطيني ذاته وبالوسيلة التي يراها. وأن على الشعب الفلسطيني أن يتألم أكثر، ويذوق العذاب والمرارة بشكل أعمق من العذاب والمرارة اللذين ذاقهما حتى الآن، لكي يعرف ما معنى السلام بأي ثمن، وليس بثمن معين. فالشعوب لم تعرف معنى السلام الحقيقي بأي ثمن، إلا عندما احترقت احتراقاً شاملاً، واليابان، وألمانيا، وكوريا أمثلة واضحة.

كاتب أردني

> أصبحت السلطة الفلسطينية هي الأخرى تكيل بأكثر من مكيالين

بلال خبيز

> كيف يعتقد السيد هنية أن سلطان «حماس» أصبح أكثر شرعية من ذي قبل؟

دعوة للاحتلال

المطلوب من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا أن تباشر حواراً مع سورية، ومن دون هذا الحوار فإن أمثال شاكر العبسي في نهر البارد سيتكاثرون كالفطر في المدن والقرى اللبنانية وحتى على الحدود الجنوبية مع إسرائيل.

كثرت التحليلات التي أقامت وجوه شبه بين ما قامت به حركة «حماس» في غزة وما يقوم به «حزب الله» في لبنان. ووجوه الشبه هذه تتعدى حدود الارتباط المكين لكلا الطرفين بالمشروع الإيراني في المنطقة والدور السوري في هذين البلدين. لكن الرد السوري الذي دأبت دمشق على إعلانه يتغذى من منطق متماسك لايقوى المعترضون على دفعه. دمشق تسأل كل مرة: ما الذي يدفع قوة سياسية وشعبية مثل «حماس» أو «حزب الله» للمغامرة بمصادر القوة الشرعية التي يملكانها من أجل الوقوع تحت عنف حصار لامثيل له خدمة لأغراض سورية مباشرة؟ ذلك أن لامنطق يمكن أن يفسر هذا التهور الذي لايقره عقل ولامنطق ويبادر الجميع، بمن فيهم المسؤولون السوريون أنفسهم، إلى تبيان مخاطره على القضية الفلسطينية وعلى المنطقة العربية عموماً. بل تكاد تحليلات المحللين والسياسيين القريبين من سورية في لبنان تتهم الولايات المتحدة صراحة ومن دون مواربة، بدعم هذا الاقتتال لتحقيق ما تدعوه وزيرة الثقافة السورية «الفوضى الخلاقة». والحال، وبحسب هذه التحليلات، فإن انجرار «حماس» إلى تصفية ناشطي حركة فتح في غزة ورميهم من سطوح البنايات وعصب أعينهم وتقييد أيديهم خلف ظهورهم قبل إعدامهم، هو دخول في الفخ الأميركي لم تجد «حماس» بدأ من الانجرار إليه بعدما أعيتها السبل في محاولة المعالجة. وليس «حزب الله» مختلفاً عن «حماس» في هذا المجال، إلا في انه مازال أقدر على ضبط النفس ولم ينجر حتى الآن إلى الفتنة المذهبية، السنية-الشيعية، التي يريد الفريق الآخر في لبنان جره إليها. لكن هؤلاء سرعان ما يلاحظون أن المأزق الأميركي في العراق يتعاظم، وأن الولايات المتحدة الأميركية تواجه يومياً فشل سياساتها الرامية إلى إشاعة جو من الهدوء في هذا البلد، بدليل أن الاقتتال الطائفي والفتن المذهبية تستشري هناك يوماً بعد يوم. وهذا دليل قاطع على مأزق السياسة الاميركية أجبرها على التفكير جدياً في حوار مع إيران حول الموضوع العراقي، في محاولة منها لتخفيف حدة هذا المأزق.

في لبنان، الأمر لا يختلف كثيراً عما يجري في العراق. المطلوب من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا أن تباشر حواراً مع سورية، ومن دون هذا الحوار فإن أمثال شاكر العبسي في نهر البارد سيتكاثرون كالفطر في المدن والقرى اللبنانية وحتى على الحدود الجنوبية مع إسرائيل. أما كيف يمكن لمباشرة الحوار أن تضبط من تعلن سورية أنها تعاديهم، من أمثال شاكر العبسي وابي هريرة، فذلك يقع في علم الغيب؟ والأرجح أن السياسة السورية في هذا المجال تريد الإعلان أن مجرد استنكافها عن أداء دورها في محاربة الإرهاب وضبط المغامرات الأصولية والمساعدة في استقرار دول الجوار التي لاتستطيع تحقيق استقرارها بقواها الذاتية، مثلما هي الحال في فلسطين والعراق ولبنان والأردن، هو السبب الأبرز في استشراء هذه الحالات وانفلات السياسات المغامرة من عقالها من دون وازع أو رقيب. مما يعني أن السلوك السياسي السوري والإيراني لا يطالب بأكثر من موقع ممتاز تحت شمس الإمبريالية الأميركية نفسها. وإذا ما تحقق هذا الدور المرغوب والمطلوب فإن قدرة هاتين الإدارتين على ضبط التطرف والمغامرة في المنطقة ستظهر في ابهى صورها وقائع دامغة.

ليس ثمة ما يمكن استهجانه في مثل هذه السياسات إذا ما نظر إليها من موقع الإدارة السورية أو الإيرانية نفسها. لكن سلوك الحركات المغامرة في لبنان وفلسطين والعراق، وفقاً لهذا التصور، وإن صح ما تدعيه سورية وإيران، يبدو أقرب ما يكون إلى الخيانة العظمى. إذ كيف يستقيم الحديث عن الطريق الذي مازال واسعاً للاتفاق مع حركة «فتح»، على ما يصرح اسماعيل هنية من غزة منتصراً ومنتشياً، في وقت تنقلب حركة «حماس» على انجازاتها الدستورية الشرعية، وترتضي لنفسها أن تحتل قطاع غزة احتلالاً بعدما كانت تسيطر عليه بموجب نتائج الانتخابات الأخيرة؟ وكيف يعتقد السيد هنية أن سلطان «حماس» أصبح أكثر شرعية من ذي قبل، بعدما قفز طائعاً ومتحمساً من موقع رئيس الحكومة الشرعي والدستوري إلى موقع رئيس الحكومة المقال والمشكوك بشرعيته؟ وماذ فكر خالد مشعل حين غامر بتعريض الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلى حصار لامثيل له من قبل، وتعريضه لعزلة دولية وفلسطينية على حد سواء، حين كان يبارك الذين يدوسون صور ابو عمار وابو مازن بأقدامهم؟

هذه الأسئلة نفسها يمكن طرحها على «حزب الله» وحلفائه أيضاً في لبنان مع تعديل طفيف في الوقائع. ذلك أن لبنان يسابق فلسطين والعراق على هذه الطريق ولم يعد ينقصه إلا دعوة إسرائيل لتحتل بعض أجزائه ليتساوى معهما. وليس هذا الطلب غريباً على من رأى في الانسحاب الإسرائيلي من لبنان ربيع العام 2000 فخاً اسرائيلياً ينبغي عدم الانجرار إليه.

كاتب لبناني

كتاب تحت الضوء

العراق ودروس فيتنام

تأليف: لويد غاردنر ومارلين يونغ

منذ انطلاق غزوة «الصدمة والترويع» في مارس 2003، وحتى إعلان الرئيس جورج بوش «إنجاز المهمة» بعد ذلك بشهرين، كان من ضمن أهداف الحرب في العراق إظهار أن الولايات المتحدة تعلمت من دروس فيتنام. يوضح هذا الكتاب كيف أن العكس هو ما حدث، وأن صناع السياسة الخارجية الأميركية تعلموا القليل من الماضي.

ويجمع هذا الكتاب الذي يشترك في تأليفه أستاذة التاريخ في جامعة نيويورك مارلين يونغ، والأستاذ الباحث في التاريخ في جامعة روتغرز، أبرز المؤرخين في الولايات المتحدة الذين شهدوا حرب فيتنام وكتبوا عنها ليبحث في التغيرات العميقة التي شهدتها البلاد والجيش منذ نهاية تلك الحرب. كما يتأمل كيف وجدت الولايات المتحدة نفسها مرة اخرى وسط حرب ليس هناك مجال فيها لتحقيق نصر سريع أو تغيير سلس للنظام.

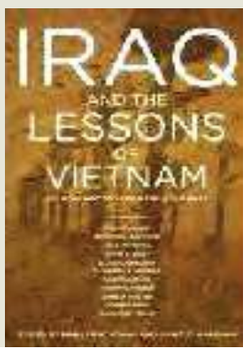

ويستعرض الكتاب كيف أن «متزامنة فيتنام» تتواءم مع الجدل الحالي بشأن هدف وممارسة القوة الأميركية في العالم. ومن خلال مساهمات بعض المحللين البارزين للتاريخ الأميركي والسياسة الخارجية يقدم هذا العمل قراءة مهمة للدروس المنسية والمشوهة لحرب فيتنام.

نيكولاس شميت

الأغلبية الصامتة ومصير المعاهدة الدستورية «المصغرة» في أوروبا

PROJECT SYNDICATE

من المتوقع أن تتمحور المناقشات، في إطار قمة الاتحاد الأوروبي القادمة، حول اتخاذ القرار بشأن المضي قدماً في وضع معاهدة دستورية «مصغرة». في الواقع، تأتي هذه المناقشات نتيجة لرفض المعاهدة التمهيدية من قِبَل الناخبين الفرنسيين والهولنديين في العام 2005. إلاّ أن ذلك التصويت بالرفض تسبب في حجب حقيقة واضحة مفادها أن ثماني عشرة دولة من أصل الدول الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد الأوروبي قد صدقت على المعاهدة. فقد وافق عليها الناخبون في لوكسمبورغ، على سبيل المثال، بأغلبية 56.5 %، بعد رفضها من قِبَل الفرنسيين والهولنديين مباشرة. ولا يمكننا ببساطة أن نهجر المعاهدة رغم تأييدها من جانب ثلثي الدول الأعضاء وأغلبية مواطني أوروبا.

في نفس الوقت، لا نستطيع أن نتجاهل أصوات الفرنسيين والهولنديين. وليس من المعقول أن نطرح نفس النص السابق للمعاهدة في استفتاء ثان في أي من الدولتين. ولأن الدول الأعضاء لابد وأن تصدّق جميعها على المعاهدة، فيبدو من الواضح أنها لم تعد صالحة للعمل في هيئتها الحالية، وأن الدول التي وافقت عليها لا تملك أن تطالب بتفعيلها دون أي تغيير.

ولكن من المستحيل أن نبدأ من الصفر. لذا، يتعين علينا أن نحاول التوفيق بين «الموافقين» و«الرافضين»، إذا كنا راغبين في التخلص من الأزمة التي انزلقت أوروبا إليها. كما يتعين علينا أن نفعل هذا على وجه السرعة إذا كنا نريد للاتحاد الأوروبي أن يرقى إلى توقعات مواطنيه.

يرجع هذا إلى العديد من التحديات المعقدة التي تواجهها أوروبا في عالم العولمة، ففي مناطق متنوعة مثل توظيف العمالة والتكامل الاجتماعي، وحماية البيئة، وعلاج مشكلة تغير المناخ، والصحة، والأمن الخارجي والداخلي، ومكافحة الهجرة غير القانونية، والفقر في العالم الثالث، يطالب المواطنون الأوروبيون بانتهاج سياسات فعّالة. ولقد بات من الواضح أيضاً أن الدول الأعضاء لا تستطيع أن تتصدى لحل هذه المشاكل بمفردها. فالحلول لن تتأتى إلا من خلال العمل المنسق والسياسات المشتركة على مستوى الاتحاد الأوروبي. ولكن لكي تتحقق هذه الغايات، ولكي نقنع مواطنينا بقيمة الاتحاد الأوروبي، فلابد من تعزيز قدرة أوروبا على اتخاذ القرار، والاعتماد على الديموقراطية الكاملة في اتخاذ القرار.

هذا لا يعني أن توسيع نطاق صلاحيات الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يكون الهدف أياً كانت التكاليف. والحقيقة أن المعاهدة الدستورية تحدد بوضوح أي الصلاحيات التي ينبغي تقاسمها بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وكيف يكون ذلك التقاسم. كما تؤكد المعاهدة على مبدأ الدعم من خلال منح صلاحيات أكبر للبرلمانات الوطنية. الهدف إذاً لا يتلخص في «أوروبا أضخم»، بل في «أوروبا أفضل» وقادرة على العمل بصورة أكثر فعالية وأكثر شفافية في المناطق التي تتطلب العمل الجماعي بصورة واضحة.

لكل هذه الأسباب، ما زلنا نحتاج بشدة إلى الإصلاحات المؤسسية التي اشتملت عليها المعاهدة الدستورية. وإذا كان لأوروبا أن تضطلع بدورها ككيان عالمي رئيسي فاعل، فلا ينبغي أبداً أن يقتصر مجالها على سوق موحدة ضخمة. بل لابد وأن تشكل أوروبا قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية متكاملة وموحدة.

ولكي نتمكن من الوصول بالسوق الموحدة إلى أقصى إمكاناتها، فلابد أن يوفق الاتحاد الأوروبي بين الآليات التي تحكم اقتصاده وبين التحديات التي تفرضها العولمة . لابد وأن يحتل البحث، والتطوير التكنولوجي، والمعرفة مركز القلب من الاقتصاد الأوروبي، وبصورة خاصة في ظل الجهود الأوروبية الرامية إلى تحويل أوروبا إلى الجبهة الأمامية في كفاح العالم ضد تغير المناخ. يتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يتحدث بصوت واحد فيما يتصل بشؤون السياسة الخارجية، من أجل تمكين أوروبا من الاضطلاع بدور أعظم أهمية على الصعيد الدولي في حل الصراعات الكبرى وصياغة نظام عالمي أكثر مسالمة وتوازناً. وأخيراً، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعزز من تماسكه الاجتماعي، في الوقت الذي يسعى فيه إلى تكييف النموذج الاجتماعي الأوروبي مع التحديات التي تفرضها العولمة.

ليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء ومواطنيها قد أعربوا بالفعل عن رغبتهم في تحقيق هذه الرؤية للاتحاد الأوروبي، وذلك حين صوتوا لمصلحة المعاهدة الدستورية. ففي اجتماع بين إسبانيا ولوكسمبورغ عقد في مدريد في شهر يناير، ودعيت إليه كل الدول التي صوتت على المعاهدة بالموافقة، حصلت هذه الرؤية على الدعم أيضاً من جانب أربع من الدول الأعضاء الملتزمة بالمعاهدة الدستورية.

قد يكون من المستحيل أن نمضي قدماً في طرح المعاهدة دون أي تغيير في نصها. إلا أن اجتماع مدريد كشف عن وجود إجماع بين الدول الأعضاء لمصلحة أوروبا التي تستطيع أن تضطلع بدور رئيسي في عالمنا الذي أصبحت العولمة حاكماً له، والتي تستند تصرفاتها إلى المبادئ التي ألهمت عملية التكامل الأوروبي . الفعالية، والشفافية، والديمقراطية.

مما لا شك فيه أن حل معضلة المعاهدة الدستورية الأوروبية لا يكمن في الانتقاص من مجالها، وربما تحويلها بالتالي إلى مجرد معاهدة «عادية». فالحلول التي تعتمد على تقليص نطاق المعاهدة لا تتفق مع توقعات مواطني أوروبا ولا مع المتطلبات التي يفرضها هذا العالم المتغير. ومن الأرجح أن يكون الحل في تبسيط المعاهدة، باستبعاد العناصر التي لا تشكل ضرورة قصوى، وإثرائها في بعض المناطق، مثل قضية تغير المناخ.

إن الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي، والتي أعلم أنها تشاركنا هذه الرؤية «الطموح» للمعاهدة، تبذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى سبيل للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المعاهدة، وذلك أثناء انعقاد المجلس الأوروبي في هذا الشهر. ولقد أكدت الدول التي تعتبر نفسها «صديقة الدستور» أيضاً أن المبادرة التي أطلقتها في مدريد سوف تدعم الجهود التي تبذلها الرئاسة الألمانية.

إن لم تكن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستعدة لسلوك هذا السبيل، فقد يتطلب الأمر اللجوء إلى الحلول المرنة من ذلك النوع الذي اتسمت به التسوية الأوروبية في الماضي. بطبيعة الحال، لابد وأن نحاول الحفاظ على تضامن الدول الأعضاء السبع والعشرين. ولكن لا ينبغي لنا أن نمنع الدول الأعضاء التي ترغب في التقدم نحو الأمام. إن الاختلاف لا يعني الفُرقة والانقسام، بل قد يعني في هذا السياق التقدم إلى الأمام، ولكن كلاً وفقاً للسرعة التي تناسبه.

وزير لوكسمبورغ المفوض لشؤون الخارجية والهجرة
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق الخاص مع «الجريدة»